

كوٲ ماري عبراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المدعي : رئيس مجلس محافظة ميسان / إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان (أ . ه . د) و (س . ر . غ) .

المدعي عليه : رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان المدير (س . ط . ي) والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س) .

#### الادعاء :

ادعى وكيل المدعي بأنه سبق وأن شرع مجلس النواب قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم (المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل) ونص بالفقرة (ثانياً) من المادة (٤) من التعديل (الموافقة على ترشيح أصحاب المناصب العليا في المحافظة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس باختيار مرشح واحد من بين (٣) ثلاثة أشخاص يرشحهم المحافظ وللوزير المختص رفض المرشح في حالة عدم انطباق المعايير المعتمدة عليه خلال (١٥) يوماً من تاريخ وصول الترشيح الى مكتبه وفي حالة عدم البت في الترشيح يعد ذلك قبولاً له ويعرض المرشح لمنصب مدير عام أو من بدرجته على مجلس الوزراء للتصويت عليه وفقاً للقانون) وبالتالي فإن هذا النص يعطى للوزير ومجلس الوزراء حق الموافقة والاعتراض على اختيار اصحاب المناصب العليا الذين يؤدون خدمات محلية ضمن الحدود الادارية للمحافظة وهو يتنافى مع مبدأ اللامركزية الادارية والصلاحيات الادارية والمالية الواسعة التي نص عليها الدستور في البند (أولاً) من المادة (١٢٢) كما اقتصر

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

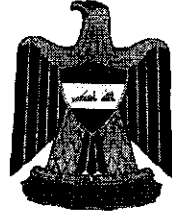
PO.BO 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الالكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦



كوٲمارى عىراق  
داد كاى بالآى ئىبتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

نص البند (رابعاً) من المادة (١) من التعديل على تعريف المجلس المحلي بمجلس القضاء دون ذكر مجلس الناحية والمادة (١٥ من التعديل) على إلغاء نص المادة (١٢) والتي نصت على اختصاصات مجلس الناحية وبالتالي فإن إلغاء مجالس النواحي يتعارض مع مبدأ اللامركزية الادارية الذي يعتمد بشكل كبير على مجالس محلية منتخبة وعلى أصغر المستويات وبذلك فقد خالف نص المادة (١١٦) من الدستور (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية و إدارة محلية) والمادة (١٢٢) كما نصت المادة (١١) من التعديل يضاف الى المادة (٤٥/ثالثاً) على (تلتزم المحافظة بالسياسة العامة التي يرسمها مجلس الوزراء والوزارات المختصة ولهما أو لكل منهما إلغاء أي تصرف يتعارض مع السياسة العامة المرسومة) وبذلك فقد خالف نص المواد (١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤) من الدستور التي نصت على تحديد الاختصاصات الحصرية والمشاركة للحكومة الاتحادية والمادة (١١٥) التي نصت (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما) وطلبنا إلغاء المواد التي جاء ذكرها في عريضة الدعوى لكونها ماسة بحقوق محافظة ميسان وتتعارض مع الدستور العراقي . وردت لائحة جوابية من وكيل المدعى عليه الدكتور (ص . ب) طالباً ردّ الدعوى للأسباب الواردة فيها وهي إن نص المادة (٤/ثانياً) التي أتاحت الحق للوزير في رفض مرشح مجلس المحافظة هو خيار تشريعي لمجلس النواب استناداً للمادة (٦١/أولاً) من الدستور وتطبيق سليم لمبدأ اللامركزية الادارية وحق الوزير محصور في رفض المرشح الذي لا ينطبق عليه معايير الترشح كما ان الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة للمحافظات ليست مطلقة ولا تسمو على القانون أما بصدد المادة (١/رابعاً) من القانون محل الطعن فأنها لم تأت على تعريف لمجلس الناحية وإن المادة (١٥) منه قد ألغت اختصاصات مجلس الناحية وإن ذلك لا يتعارض مع اللامركزية الادارية وإن الغاية من تشريع القانون هو تقليص عدد أعضاء المجالس المحلية بما يخدم سير العمل وتقليل النفقات وهذا من اختصاص الحكومة (المادة ٨٠/أولاً) من الدستور وإن إشارة وكيلي المدعي الى إن المادة (١١) من القانون محل الطعن تجيز لمجلس الوزراء والوزراء

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

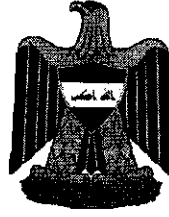
PO.BO 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الالكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦



كوٲماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيئتيحادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

الغاء أي تصرف في المحافظات يتعارض مع السياسة العامة للدولة وإن هذا يتعارض مع المواد (١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤) من الدستور اقتباس غير صحيح وان المادة (١١) محل الطعن لم تنص على ما ادعاه المدعي وطلب رد الدعوى وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة حيث دعت الطرفين للمرافعة وفي اليوم المعين في ٢٠١٨/٦/٣ حضر وكيل المدعي ووكيل المدعي عليه ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً وكرر وكيل المدعي ماورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها واستمهل لتقديم لائحة توضيحية للدعوى وأساتيدهما في الدستور فأجلت المرافعة الى يوم ٢٠١٨/٦/٢٧ ويتأريخ ٢٠١٨/٦/١٤ قدم وكيل المدعي لائحة توضيحية جاء فيها :

١. إن الخيار التشريعي لمجلس النواب يجب ان لا يخرج من الاطار الدستوري الذي يجب مراعاته .
٢. إن المادة (١١) من قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم (المرقم ١٠ لسنة ٢٠١٨) قد فرق بين نوعين من رسم السياسيات وان حصر رسم السياسيات العامة بمجلس الوزراء والوزراء مخالفة لنصوص المواد (١١٢ و ١١٣ و ١١٤) من الدستور التي تبين ان رسم السياسة العامة للمحافظة تكون بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية والمحافظات ومخالفة لنص المادة (١١٥) من الدستور وطلب في الختام إلغاء نص الفقرة (١) من البند (ثانياً) من المادة (٤) من تعديل قانون المحافظات المرقم (١٠ لسنة ٢٠١٨) والمادة (١١) من القانون آنف الذكر . وفي الجلسة المؤرخة ٢٠١٨/٦/٢٧ تشكلت المحكمة الاتحادية العليا فحضر وكيل المدعي عليه (رئيس مجلس النواب/إضافة لوظيفته) ولم يحضر المدعي (رئيس مجلس محافظة ميسان/إضافة لوظيفته) أو يرسل وكيلاً عنه رغم تبلفه بمحضر الجلسة السابقة طلب وكيل المدعي عليه السير بالدعوى ويوشر بالمرافعة ودققت المحكمة عريضة الدعوى والاجوية الواردة فيها ووجدت ان الدعوى أصبحت مستكملة لأسباب الحكم . وأكملت المحكمة تحقيقاتها وقرر ختام المرافعة وتلي قرار الحكم علناً في الجلسة المؤرخة ٢٠١٨/٦/٢٧ .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن المدعي (رئيس مجلس محافظة ميسان/إضافة لوظيفته) وبعدم حصر طلبه بالطعن بنص الفقرة (١) من البند (ثانياً) من المادة (٤)

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

PO.B0 55566

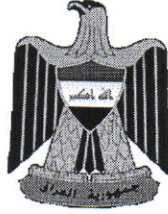
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الالكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦

كوٲمارى عىراق  
داد كاى بالآى ئىنتىجادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٦٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

من قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات والمتضمنة وجوب موافقة الوزير على تعيين المناصب العليا في المحافظة أو رفضها إذا كانت الشروط للمرشح غير متوفرة فيه ويعد المدعي إن ذلك يشكل تدخلاً بشؤون المحافظة ويتعارض مع مبدأ اللامركزية . وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن النص موضوع الطعن لا يتعارض مع أحكام الدستور ذلك إن الشروط الواجب توفرها في المرشحين للمناصب العليا في المحافظة تتطلب التنسيق مع الحكومة الاتحادية التي وضعت تلك الشروط كما إن الموافقة على المرشحين من مجلس الوزراء سياقٌ متبع بالنسبة لمن هو بدرجة مدير عام فأعلى لذا فإن النص موضوع الطعن لا يتعارض مع أحكام الدستور . أما بالنسبة للطعن الثاني المتعلق بالمادة (١١) من قانون التعديل التي تقضي بالتزام المحافظة بالسياسات العامة التي يرسمها مجلس الوزراء فتجد المحكمة الاتحادية العليا إن مجلس الوزراء واستناداً الى أحكام المادة (٨٠/أولاً) من الدستور هو الذي يخطط وينفذ السياسة العامة للدولة ، لذا فإن الوجوب الوارد في المادة موضوع الطعن يستند الى نص المادة (٨٠) من الدستور ولا يتقاطع معها ولما تقدم فإن الدعوى تكون فاقدة لسندها الدستوري . وبناء عليه قرر الحكم بردها وتحميل المدعي إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة ومقدارها مئة الف دينار وصدر الحكم بالاتفاق باتاً وملزماً استناداً الى أحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا وأفهم علناً في ٢٧/٦/٢٠١٨ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن

٢٠١٨  
٥٠٤  
٢٠١٨